

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر

خلال الفترة 2007-2016

د. محبوب فاطمة

المركز الجامعي ميلة

ملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا دراسة مناخ الأعمال في الجزائر باستخدام المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال الصادر من طرف البنك الدولي، وكذلك المؤشرات الفرعية المكونة له، وهذا خلال الفترة 2007-2016 وبالاعتماد على التقارير الدولية في هذا المجال، حيث وجدنا أن الجزائر تحتل مراتب جد متأخرة في أغلب المؤشرات وهذا ما ينعكس بصورة مباشرة على مناخ الأعمال في الجزائر حيث أصبح مناخا طاردا للاستثمارات الأجنبية لا جاذبا لها. الكلمات المفتاحية: مناخ الأعمال، البنك الدولي، الجزائر.

Abstract :

In this paper, we tried to study the Business Environment in Algeria using the general indicator of the ease of performance of the work issued by the World Bank, as well as the sub-indicators that comprise it, during the period 2007-2016 and based on the international reports in this field, where we found that Algeria occupies very high rankings Is lagging behind most of the indicators and this is directly reflected on the Business Environment in Algeria, where it has become an oppressive environment for foreign investment not attractive to it.

Keywords: Business Environment, World Bank, Algeria.

مقدمة:

إن ظهور العولة وتزايد حدة المنافسة كان لهما الأثر الكبير في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، فأصبحت الدول تسعى جاهدة لتوفير بيئة استثمار ملائمة وبذل مجهودات كبيرة من أجل دعم الاستثمار حفاظا على مكانتها وتطويرا لاقتصادها، خاصة مع زيادة وتنوع رغبات المستهلكين في الحصول على منتجات ذات جودة كبيرة.

إن جذب المستثمرين يعتمد بشكل كبير على الإجراءات المتبعة من طرف الدولة، فكثر الإجراءات والوثائق المطلوبة وعدم وضوح القوانين، بالإضافة إلى عدم الشفافية والممارسات السلبية نحو المستثمرين تعد عائقا كبيرا أمام استقطاب المستثمرين الأجانب، فالجزائر تتوفر على إمكانيات وموارد كبيرة في جميع المجالات، ولكن اقتصادها يعاني من عدم التوازن والاستقرار خاصة بعد انهيار أسعار البترول، فهي تسعى جاهدة إلى تبسيط الإجراءات القانونية وتوفير الأمن والاستقرار السياسي من أجل تحسين مناخ العمل. بمختلف مكوناته السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية والثقافية، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016؟

تنبثق من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1 ما هو ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2007-2016؟

2 ما هو ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2007-2016؟

أولا: تعريف مناخ الأعمال.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

لو نظرنا إلى مفهوم مناخ الأعمال نجد أنه يشمل على جميع العوامل التي تؤثر على جذب المستثمرين للعمل في دولة ما، مكان، أو قطاع معين دون غيره، وهو مفهوم حديث نسبيا، وقد تم استخدامه تزامنا مع ظهور تقارير أداء الأعمال للبنك العالمي، حيث تم ربط مناخ الأعمال بسهولة ممارسة الأعمال أو حرية استثمار شركة أجنبية.

وإذا حاولنا تعريف مناخ الأعمال نجد أنه يتكون من مصطلحين: مناخ و الأعمال، فالمناخ يعرف بأنه "ظاهرة معقدة يتدخل في عناصرها اعتبارات سياسية، اقتصادية، مالية، قانونية، إدارية، ثقافية ونفسية".¹ أما بالنسبة لمصطلح الأعمال فيتمثل في "مختلف النشاطات التي يقوم بها التجار (أشخاص معنويين أو طبيعيين) من جهة والعقود التجارية الموجودة في القانون التجاري وقوانين أخرى ملحقه به من جهة أخرى، ويمكن أن تمتد إلى معاملات أخرى تفرضها الحياة الاقتصادية".²

وقد عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الأعمال بأنه "مجموعة الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار".³

مما سبق نجد أن مناخ الأعمال يتمثل في مختلف الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية التي تمارس فيها المؤسسات نشاطاتها في سوق تنافسي معين، وقد يكون هذا المناخ جاذب ومحفز للمؤسسات للعمل فيه أو طارد لها بحيث تمتنع عن العمل فيه.

تتداخل مع مفهوم مناخ الأعمال بعض المفاهيم مثل مناخ الاستثمار، والذي يعرف بأنه "محمل الأوضاع القانونية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار".⁴

وعرف أيضا بأنه "التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية".⁵

وعليه فمناخ الأعمال هو مفهوم أوسع من مناخ الاستثمار، فمناخ الاستثمار ينحصر على عملية تمويل الاستثمار فقط بينما مناخ الأعمال يشمل كل الظروف المحيطة بالمؤسسة من أجل القيام بنشاطها، بالإضافة إلى شروط القيام بعملية الاستثمار، من بداية إنشاء المشروع إلى القيام بالنشاط وأخيرا إلى تصفية المشروع.

ثانيا: المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال:

سنحاول التطرق من خلال ما يلي إلى أهم مؤشرات مناخ الأعمال، والمتمثلة في: المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، مؤشر الشفافية ومؤشر التنافسية العالمي.

أ- المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال: إن البنك الدولي يقوم بإعداد قائمة بيانات بيئة الأعمال من أجل حساب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ويقوم بترصيد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة لعدة مؤشرات فرعية، بحيث أن انخفاض القيمة المستخلصة يعبر عن مدى سهولة ممارسة الأعمال في هذه الدولة، والعكس صحيح، وتتمثل هذه المؤشرات في: مؤشر بدأ المشروع، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر تسجيل الملكية، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر قوانين العمل، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر انفاذ العقود ومؤشر تصفية المشروع.

1- مؤشر بدأ المشروع: يعبر هذا المؤشر عن التحديات التي تواجه صاحب المشروع منذ بداية تأسيسه في شكل كيان قانوني، ويشمل كل ما يتعلق بتسجيل الشركة في الهيئات الحكومية، مكاتب التوثيق، المحاماة، مصالح الضرائب، غرف التجارة والصناعة، ويحتوي على العناصر التالية:⁶

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

- عدد الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركة.

- المدة الزمنية المستغرقة في تأسيس الشركة.

- تكاليف عملية تأسيس الشركة بالمقارنة مع دخل الفرد.

- الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء المشروع كنسبة من الدخل الوطني للفرد.

2- مؤشر تراخيص البناء: يشمل هذا المؤشر جميع الإجراءات التي تلتزم الشركة بها عند القيام بمشروع معين عن طريق تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع، كتصاميم البناء إلى الجهات المختصة، بالإضافة إلى الحصول على التراخيص، التصاريح، الموافقات والشهادات اللازمة لذلك، وإتمام جميع عمليات المعاينة الضرورية لتوصيل الخدمات المرفقية كالكهرباء، الغاز، قنوات الصرف الصحي وخط الهاتف هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم احتساب الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات التي تتضمنها النصوص القانونية، ويستخدم في هذه العملية قانون البناء، واللوائح التنظيمية ذات الصلة بذلك بالإضافة إلى جداول الرسوم التي تعد المصدر الأساسي لحساب التكاليف.⁷

3- مؤشر تسجيل الملكية: نجد ضمن هذا المؤشر كل متطلبات العمليات الخاصة بالملكية، من حيث التقييد أو التسجيل أو التسوية، ويشمل كل التعاملات مع الهيئات المختصة والتدابير الخاصة بتحصيل الشهادات، وفق النقاط التالية:

- عدد الإجراءات والوثائق اللازمة لتسجيل الملكية.

- المدة الزمنية المستغرقة للقيام بعملية التسجيل.

- تكلفة التسجيل كنسبة من قيمة الممتلكات.⁸

4- مؤشر الحصول على الائتمان:

يتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- مؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين: والتي يوفرها القانون لحماية المدينين والدائنين، حيث أدنى قيمة له هي 0 وأعلى قيمة له هي 10، فكلما كانت القيم عليا يدل ذلك على أن القوانين تسهل عملية الحصول على التمويل.

- مؤشر المعلومات الائتمانية: حيث يهتم هذا المؤشر بنوعية المعلومات ونطاقها ومدى قابلية الحصول عليها، من خلال السجلات العامة أو المكاتب الخاصة المسيرة من قبل هيئة مستقلة لدى البنك المركزي لتجميع المعلومات حول المقرضين والمقرضين وأوضاعهم مع توفيرها للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية، يتراوح قياسه من القيمة 0 إلى القيمة 06، مع العلم أن القيم العليا تشير إلى المزيد من إتاحة معلومات الائتمان من أي سجل عام أو مكتب خاص.

وعموما هذا المؤشر يعكس احتياجات السوق للمعلومات الائتمانية وسهولة الوصول إليها والاطار القانوني الذي ينظم جمع واستخدام المعلومات الائتمانية، التي تتعلق بسجل السداد والديون المتعثرة والالتزامات القائمة للعملاء والبنوك لاستخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية.⁹

5- مؤشر حماية المستثمر: هذا المؤشر يركز على الجانب الديناميكي لحوكمة الشركة، من خلال تقييم تطور قواعدها على التطور المالي.¹⁰

وقد عرف فريق LLSV سنة 2010 مصطلح حوكمة الشركة بأنه مجموع التدابير، الهياكل، قواعد القانون الموجودة من أجل منع إقصاء المستثمرين ذوي الأقلية من طرف المديرين، مجلس الإدارة والمساهمين ذوي الأغلبية. ومن خلال سلسلة مقالات هذا الفريق ما بين سنة 1997 وسنة 2001 وجدوا هناك صلة بين قوة الحماية القانونية للمساهمين

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

والدائنين ذوي الأقلية من جهة والتطور المالي من جهة أخرى، حيث توصلوا إلى نتيجة مفادها في أن نظام حوكمة الشركة الفعال يتميز بحماية قانونية قوية للمستثمرين، كما أن دول القانون العام تتميز بنظام فعال لحوكمة الشركات مقارنة بتلك المتواجدة في بلدان القانون المدني، وأن مراقبة الشركة داخليا يتم من قبل المساهمين ذوي الأغلبية مما قد يؤدي إلى إقصاء و تهميش المساهمين ذوي الأقلية، وبذلك فإن الدور الأساسي لقواعد الحوكمة في الشركات هو خفض استبعاد هذه الفئة من طرف المسيرين و هذا يكون عن طريق:

- الإفصاح والشفافية: من خلال ضمان وتحقيق الإفصاح الدقيق والشامل، في الوقت الملائم ☐ لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة و عملها، لا سيما ☐ الوضعية المالية ☐ من خلال السماح بالحصول على القوائم المالية لها.

- حماية حقوق المساهمين: من خلال كفل الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، و الإفصاح التام عن المعلومات، و حقوق التصويت و المشاركة في قرارات البيع أو تعديل أصول الشركة... الخ. كما يجب أيضا ضمان المعاملة المتكافئة بين جميع المساهمين ☐ بما في ذلك ☐ صغار المساهمين خاصة من خلال منحهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

- مسؤولية مجلس الإدارة: من خلال ضمان المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية الممثلة في مجلس الإدارة، وتتم مساءلة الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، سواء ذوي الأقلية أو الأغلبية دون تمييز أو تحديد نصاب معين للمتابعة الجزائية¹¹.

6- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر كل تدابير العبء الضريبي التي تخضع لها الشركة، فكلما كان معدل الضريبة الإجمالي المفروض على الشركة ضعيفا كلما كانت النقطة الممنوحة أعلى، ففي كل مرة تجعل الدولة الشركة تدفع ضرائب أقل تتحصل على ترتيب جيد لهذا المؤشر.

إن القيمة الكلية للرسوم و الضرائب المدفوعة من طرف الشركات و التي يقيسها تقرير أداء الأعمال لا تضم فقط الضرائب على أرباح الشركات، و لكن أيضا تشمل مختلف أنواع الضرائب الأخرى والرسوم مثل الضرائب المباشرة و الرسوم على رقم الأعمال و حقوق الطابع و التسجيل إضافة إلى مساهمات الضمان الاجتماعي التي تدفع من طرفها¹².

7- مؤشر التجارة عبر الحدود:

يشمل هذا المؤشر كافة الإجراءات والتكاليف اللازمة لتصدير واستيراد السلع، حيث يأخذ بعين الاعتبار كل الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين الطرفين وصولا إلى تسليم البضائع، ويشمل العناصر التالية¹³:

- عدد مستندات التصدير.

- المدة الزمنية المستغرقة في عملية التصدير.

- تكلفة التصدير.

- عدد مستندات الاستيراد.

- المدة الزمنية المستغرقة في عملية الاستيراد.

- تكلفة القيام بعملية الاستيراد.

8- مؤشر قوانين العمل: يهتم هذا المؤشر بمختلف القوانين والتشريعات الخاصة بتعيين وفصل العمال، وهو مؤشر صعب، نظرا لاهتمامه بقياس التكاليف الناتجة عن قانون العمل وليس الفوائد الناتجة عنه، وكلما كان القانون يفرض تنظيم أقل ويكون مرن في تسيير علاقة العمل كلما كانت النقطة الممنوحة للبلد أكبر، ومن جهة أخرى تسعى الشركات للتوظيف بنسبة كبيرة لما تكون درجة التنظيم أقل.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

9- مؤشر توصيل الكهرباء:

يقيس هذا المؤشر الوقت، والإجراءات والتكلفة اللازمة للحصول على توصيل الكهرباء للمشروع الحديث، حيث يستدل على مدى حصول الشركات على الكهرباء من خلال¹⁴:

- عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل.
- الوقت المستغرق لتوصيل التيار الكهربائي.
- تكلفة توصيل التيار الكهربائي من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلد المعني.

10- مؤشر تنفيذ العقود:

هذا المؤشر يهتم بقياس فعالية النظام القانوني في تنفيذ العقود واحترام نصوصها، وكذا فعالية المحاكم التجارية في سرعة الفصل في نزاعات العقود بالاعتماد على¹⁵:

- عدد الاجراءات المنصوص عليها قانونيا.
- المدة الزمنية المستغرقة في تسوية النزاع.
- التكلفة كنسبة من الدين.

ويرى هذا المؤشر أيضا أنه كلما كان للشركة حظوظ في الحصول على تنفيذ العقود، كلما شجعها ذلك على تطوير العلاقات مع الموردين والعملاء.

11- مؤشر تصفية المشروع: كلما كان من السهل غلق الشركة من خلال اتخاذ إجراءات الإفلاس، كلما كانت هناك حظوظ كبيرة في تحصيل الديون للشركة، ومنها المحافظة على حقوق الدائنين.

ويقوم تقرير ممارسة أداء الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لا جراء دعاوى شهر الإفلاس، ويستند الترتيب إلى معدل استرداد الدائنين لمستحقاتهم، ويتوقف هذا على ما إذا كانت الشركة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة أو سيتم بيع أصولها مجزأة، ففي حالة استمرار الشركة في مزاولة نشاطها فلن تكون هناك أية خسارة، ويمكن للبنك أن يسترد قيمة مطالبته بالكامل، بينما في حالة بيع أصول الشركة مجزأة فإن الحد الأقصى لمبلغ الديون الذي يمكن استرداده لا يمكن أن يتجاوز 70% من مطالبة البنك.¹⁶

إن الفصل في نزاعات العقود يتم بالاعتماد على¹⁷:

- المدة الزمنية المستغرقة لعملية إغلاق وتصفية المشروع.
- تكلفة التصفية كنسبة مئوية من الأموال بعد الإفلاس.
- معدل الاسترداد.

ب- مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ سنة 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 07 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

والتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وآراءهم حول مدى تفشي الفساد والرشوة، تتراوح قيمة المؤشر بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و100 التي يعني درجة شفافية عالية¹⁸.

ج- مؤشر التنافسية العالمي: يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية للدول على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي من أجل النهوض بتنافسية اقتصادها، كما يعتبر مؤشر يقيس القدرة التنافسية للدولة، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في البيئة المؤسساتية، وينقسم إلى 07 درجات فالدرجة رقم 01 هي أدنى درجة تنافسية بينما الدرجة 07 هي أعلى درجة تنافسية، وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما دل ذلك على تنافسيتهما والعكس صحيح، ويشمل على نوعين من البيانات، البيانات الكمية: وتمثل البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والقدرة التكنولوجية، ويتم الحصول عليها من النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة، أما بالنسبة للنوع الثاني من البيانات والمتمثل في البيانات النوعية فيشمل البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على ملاحظات المستثمرين وصناع القرار في الدول المشاركة.

ويتم حساب تنافسية الدول بالاعتماد على المؤشرات التالية: أداء المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، الاستثمار الأساسي في رأس المال البشري، الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري، كفاءة السوق، الجاهزية التكنولوجية، مدى تطور بيئة الأعمال والابتكار.¹⁹

ثالثا: مناخ الأعمال في الجزائر:

لقد تم دخول الجزائر إلى ترتيب أداء الأعمال سنة 2005، ومنذ ذلك الوقت لم يتحسن ترتيبها فهي تحتل مراتب متأخرة مقارنة ببقية البلدان، فأغلب المستثمرين يرون بأن وتيرة الإصلاحات تعتبر عائق كبير يحد من رغبتهم في الاستثمار، ومن جهة أخرى فإن جمود عملية الإصلاحات يؤثر بالسلب على تصنيف الدولة لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

ومن خلال ما يلي سنحاول معرفة ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من سنة 2007 إلى سنة 2016.

جدول يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من سنة 2007-2016

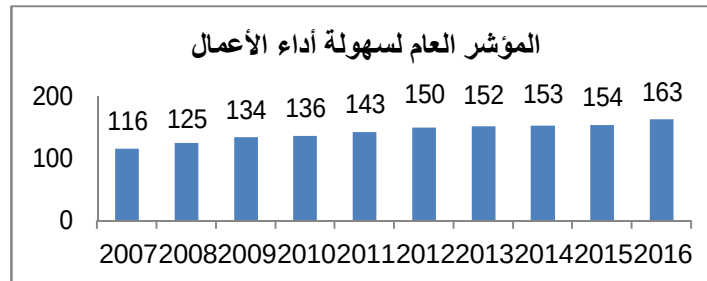
المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
بدأ المشروع	120	131	141	148	150	155	156	139	141	145
استخراج تراخيص البناء	117	108	113	110	117	137	138	122	127	122
تسجيل الملكية	152	156	166	160	165	172	172	156	157	157
الحصول على الائتمان	117	115	131	135	139	152	129	169	171	174
حماية المستثمر	60	64	70	73	74	79	82	123	132	174
دفع الضرائب	169	157	168	168	162	165	170	174	176	169
التجارة عبر الحدود	109	114	120	122	123	128	129	131	131	176
انفاذ العقود	61	117	125	123	123	125	126	120	120	106
اغلاق المشروع	41	45	49	51	52	60	62	94	97	73
المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال	116	125	134	136	143	150	152	153	154	163

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على : تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (2007 إلى 2016)، الصادر من طرف البنك العالمي عبر فرع (Doing Business)، النشرة الفصلية، العدد الرابع، تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات، الكويت، 2007-2016.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

ويمكن إدراج المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في الشكل التالي:

شكل يوضح المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال من بين 183 دولة يأتي في مراتب متأخرة، فمنذ سنة 2007 إلى سنة 2016 نلاحظ تراجع مستمر في مرتبة الجزائر، ففي سنة 2007 احتلت المرتبة 116 بينما في سنة 2008 احتلت المرتبة 125 وفي سنة 2009 احتلت المرتبة 134، بينما في سنة 2010 احتلت المرتبة 136، وفي سنة 2011 احتلت المرتبة 143، بينما في سنة 2012 احتلت المرتبة 150، وفي سنة 2013 احتلت المرتبة 152 وفي سنة 2014 احتلت المرتبة 153، وفي سنة 2015 احتلت المرتبة 154 بينما في سنة 2016 احتلت المرتبة 163، فالبنك العالمي قيم سلبيا مناخ الأعمال في الجزائر، بسبب كثرة الاجراءات وتعقدها من طرف بعض الهيئات والمؤسسات، والطابع البيروقراطي للإدارة مما يصعب من عملية الاستثمار داخل الجزائر.

بينما بالنسبة للمؤشرات الفرعية فنلاحظ أن هناك بعض المؤشرات تحسن ترتيبها والأخرى تراجع ترتيبها بالرغم من قيام الجزائر بالعديد من الإصلاحات، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

أ- بالنسبة لمؤشر بدأ المشروع: إن عملية انشاء شركة في الجزائر تتطلب 14 اجراءا في مدة زمنية تقدر بـ 24 يوما، وتنقسم هذه الاجراءات إلى نوعين: الاجراءات الأساسية والجراءات المنبثقة عن الاجراءات الأساسية، وكثرة هذه الاجراءات يرهق كاهل المستثمر بالرغم من أن الجزائر قامت بإنشاء ما يعرف بالشباك الوحيد من أجل استيفاء أغلب هذه الاجراءات وتسريع عملية انشاء الشركة، إلا أنه ساهم في اضافة اجراءات أخرى مما زاد من تعقيد عملية بدأ المشروع.

حيث نلاحظ تراجع ترتيب الجزائر من سنة 2007 إلى غاية سنة 2016 أين احتلت المرتبة 145، فهذه المرحلة تتطلب 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة .

ومن أجل تسريع عملية انطلاق المشروع في الجزائر يجب عليها معالجة بعض الجوانب مثل استخدام الاعلام الآلي والأنترنت لتسريع عملية معالجة الملفات، تخفيض رأس المال، إعادة النظر في بعض القوانين والجراءات من أجل تخفيض الآجال والتكاليف.

ب- بالنسبة لمؤشر تراخيص البناء: نلاحظ تقدم مرتبة الجزائر في بعض السنوات وتراجعها في البعض الآخر حيث احتلت المرتبة 122 في سنة 2016، ونشير إلى القانون الجديد في الجزائر يضطلع بمعالجة البناء غير المرخص، بالإضافة إلى تعزيز

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

آليات الإنفاذ، وبعد دخول القانون الجديد حيز التنفيذ في الشهور الأولى من سنة 2008 سجلت الجهات الجزائرية المختصة 12607 مخالفة لأعمال بناء غير قانونية.

ج - بالنسبة لمؤشر تسجيل الملكية: نلاحظ احتلال الجزائر لمراتب متأخرة في هذا المؤشر، ففي سنة 2007 احتلت المرتبة 152 بينما في سنة 2016 احتلت المرتبة 163، وتتطلب هذه المرحلة 22 اجراء في مدة زمنية تقدر بـ 240 يوما، ونشير إلى أن الجزائر قامت بالغاء ثلاثة اجراءات نتيجة الغاء ضريبة الأرباح غير الرأس مالية، كما قامت بتخفيض تكلفة تسجيل الملكية من خلال تخفيض رسوم الشهر والتوثيق بنسبة 0.4% من قيمة العقار.

د - بالنسبة لمؤشر الحصول على الائتمان: نلاحظ تراجع ملحوظ في مرتبة الجزائر في هذا المؤشر من سنة 2007 إلى سنة 2016، حيث احتلت المرتبة 117 سنة 2007، بينما تراجعت إلى المرتبة 174 سنة 2016 وهي مرتبة متأخرة جدا، نتيجة صعوبة القوانين في هذا المجال وعدم ليونتها.

هـ - بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر: نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 60 في سنة 2007، بينما في سنة 2016 احتلت المرتبة 174، فقد تراجعت تراجعاً كبيراً خلال 09 سنوات، بسبب عدم ادخالها لإصلاحات جديدة فيما يخص أبعاد حماية المستثمر والمتكونة من: مدى افصاح المعلومات للجماهير، الحماية القانونية لأقلية المستثمرين وفعالية المحاكم في تسوية النزاعات.

و - بالنسبة لمؤشر دفع الضرائب: تراجع مرتبة الجزائر في هذا المؤشر من المرتبة 169 سنة 2007 إلى المرتبة 169 سنة 2016، وبالرغم من بذل الجزائر لجهود كبيرة من أجل جذب المستثمرين وإرضائهم، إلا أن التقارير تشير إلى أن معدل الضريبة يقارب 72% من الربح المحقق من طرف المستثمر.

ز - بالنسبة لمؤشر التجارة عبر الحدود: لقد احتلت الجزائر المرتبة 109 سنة 2007 بينما في سنة 2016 احتلت المرتبة 176، وهذا بسبب كثرة الإجراءات الواجب القيام بها من أجل القيام بعملية الاستيراد والتصدير، كالمستخرج من السجل التجاري، تأشيرة التوطين البنكي للفاخرة النهائية، التصريح المسبق للاستيراد والتصدير، الفاتورة النهائية... الخ. إضافة إلى بقاء الإصلاحات الجزائرية في هذا المجال، وظهور تنظيمات متعارضة مع دستور الدولة، مبادئ اقتصاد السوق والقواعد المنظمة للتجارة الخارجية، فقد تم تخلي الدولة على التجارة الخارجية رسمياً ونظرياً التجارة الخارجية حرة من كل المعوقات وهذا في سنة 1991، بينما في سنة 1995 أصبح لكل مستثمر متواجد قانونياً في الجزائر الدخول في مجال الاستثمار، بينما في ميدان الاستيراد ظهرت احتكاكات أخرى حيث تم تفضيل كبار المستوردين الوطنيين خاصة بعد صدور الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003، والذي يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى صدور قانون المالية التكميلي في سنة 2009 الذي يشترط مساهمة 30% من طرف الشريك الوطني أثناء القيام بعملية التجارة الخارجية.

ح - بالنسبة لمؤشر إنفاذ العقود: لقد احتلت الجزائر المرتبة 61 سنة 2007 وتراجعت مرتبتها تراجعاً كبيراً حيث احتلت المرتبة 106 سنة 2016، وهذا بسبب وجود انحرافات في النظام القضائي الجزائري، ومن أجل تدارك هذه الانحرافات عملت الجزائر على تركيز كل مواردها ومؤهلها وخبراتها من أجل معالجة النزاعات التجارية، حيث أصدرت سنة 2008 قانون رقم 08-09 (قانون الاجراءات المدنية والإدارية) والذي ينص في مادته 32 على تشكيل الأقطاب المتخصصة المنعقدة في بعض المحاكم للنظر في منازعات التجارة الدولية، الافلاس، التسوية القضائية و المنازعات البنكية، من أجل تحسين فكرة انشاء قضاء متخصص في الموارد التجارية وتسريع عملية الفصل في المنازعات التجارية.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

ط- بالنسبة لمؤشر تصفية المشروع: احتلت الجزائر المرتبة 41 في هذا المؤشر سنة 2007 بينما في سنة 2016 تراجعت إلى المرتبة 73.

خاتمة:

من خلال ما سبق نجد أن مناخ الأعمال الإيجابي يلعب دورا هاما في جذب المستثمرين الأجانب ويساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، ومن خلال تحليل واقع هذا المناخ في الجزائر نجد أن جل المؤشرات تظهر وجود مشاكل وعراقيل في مجال الاستثمار والأعمال، فحسب تقرير "القيام بالأعمال" الصادر عن البنك العالمي لسنة 2016، لم تسجل الجزائر أي تغيير جوهري في مسار الاستثمار، سواء تعلق الأمر بالإجراءات أو الوثائق أو المحيط العام الذي يتسم بالكثير من التعقيد وغياب رد الفعل بالاضافة إلى الفساد والرشوة والبيروقراطية، وبين التقرير كيف أن الجزائر لا تزال متأخرة في العديد من المؤشرات، بداية بمرحلة إنشاء المؤسسات التي جاء ترتيبها 145 مقابل 143 في تقرير 2015، بتراجع رتبتين، كما تأخرت الجزائر كثيرا في مجال الربط بالتيار الكهربائي للمؤسسات، حيث احتلت المرتبة 130، فاقدة 5 مراتب مقارنة بتقرير 2015، كما كان التراجع أيضا في مجال تحويل الملكية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 163، بينما يظل القطاع البنكي والمصرفي من بين أهم نقاط الضعف بالنسبة للجزائر، إذ احتلت الجزائر المرتبة 174 في مجال الحصول على القروض مقابل 171 في تقرير 2015، وتراجع مؤشر تسديد الرسوم والضرائب من المرتبة 168 إلى المرتبة 169 في تصنيف البنك العالمي، بينما لم يطرأ تغيير حول مؤشري التجارة ما بين الحدود وتنفيذ العقود، مقابل تراجع في مؤشر تسوية عدم الملاءة أو عدم القدرة على التسديد لدى المؤسسات، وتظل الجزائر متأخرة في معظم المؤشرات التفصيلية المعتمدة، مثل الاستفادة من رخص البناء التي احتلت فيها الجزائر المرتبة 122.

كل هذه النتائج تعتبر مخيبة خاصة وأن الجزائر رصدت أكثر من 286 مليار دولار حسب ما جاء في التقرير الخاص بسنة 2013 لمكتب الأعمال الاقتصادية والتجارية التابع لكتابة الدولة الأمريكية وذلك لتطوير بنيتها التحتية بهدف جعل السوق المحلية ذات مردودية أعلى وتحسين قدرتها على استغلال الفرص الجديدة في قطاعات مثل الطاقة والماء والصحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والصناعات الزراعية، وفي السياق نفسه كشفت مجلة "فوربس" الأمريكية في تقريرها الأخير حول مناخ الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر من بين الأسوأ عالميا في إشارة ضمنية إلى قوانين حيث حلت في المركز 137 عالميا ضمن قائمة تضم 144 دولة، بينما احتل المغرب المركز الأول مغاربيا والـ 62 عالميا، والثالث إفريقيا، أما تونس فجاءت في المركز الـ 81 عالميا.

تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016.

الهوامش

- ¹ كمال عليوش قريوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 43.
- ² Chatillon Stéphane, droit des affaires internationale, édition vuibert, Paris, 1999, p 06 .
- ³ ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 31، المجلد ب، 2009، ص 55.
- ⁴ محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، بدون دار نشر، بيروت، 2004، ص 76.
- ⁵ موسى بودهان، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، دار مدني، الجزائر، 2006، ص 10.
- ⁶ بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص 10.
- ⁷ تقرير أداء الأعمال موجز 2010، ملاحظات على البيانات: مؤشر الحصول على التراخيص، مؤسسة التمويل الدولية، البنك العالمي، ص 23، 24.
- ⁸ ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، البنك الدولي، 2012، ص 15.
- ⁹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2007، ص 05.
- ¹⁰ Brown Martin, Jappelli Tullio, and Pagano Marco, Information Sharing and Credit: Firm-Level Evidence from Transition Countries, Swiss National Bank, 24 July 2007, P3
- ¹¹ والى سهيلة، الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الأعمال في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2011/2010، ص ص 39، 40.
- ¹² والى سهيلة، مرجع سابق، ص 33
- ¹³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الثاني، الكويت، 2008، ص 11.
- ¹⁴ نشرة فصلية حول بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2015، ص 16.
- ¹⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ص 113.
- ¹⁶ والى سهيلة، مرجع سابق، ص ص 41، 42.
- ¹⁷ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004، ص 113.
- ¹⁸ ربحان الشريف ولياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد، مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2013، ص 241.
- ¹⁹ تقرير التنافسية العالمي، معهد التنمية الادارية، سويسرا، 2005، 2006.